خـــــاتمة عامة :

تسعى الجزائر من خلال تقيم البرامج التنموية ونجاحها ونجاعتها في دعم نمو الاقتصادي الفعلي وتحفيز أنشطة خارج المحروقات ومحافظة على استقرار الأسعار والحد من ظاهرة البطالة وتوازن ميزان الخارجي للمدفوعات

نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من نتائج وهي:

أ – نتائج الجانب النظري:

–يعرف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي وزيادة النفقات ،كما تعرفه كظاهرة سعرية من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار

– هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية منها الإفراط في الطلب على السلع والخدمات ،الذي يحدث حالة وجود عجز الميزانية العامة للدولة ،عندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات, مما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة بدون زيادة الإنتاج تنعكس في شكل زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة أسعار عوامل الإنتاج

– ينجر عن التضخم عدة آثار منها ،تعميق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات, وخلق موجة من التوتر الاجتماعي, وانخفاض قيمة النقود ينخفض ميل العائلات لادخارها, ويزيد ميلهم لإنفاقها نحو الاستهلاك الحاضر.

– تعتبر النظرية الكمية للنقود أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة لزيادة في كمية النقود, وهذا بافتراض ثبات سرعة دوران هذه الأخيرة وثبات حجم الإنتاج الحقيقي.

حسب كينز فزيادة الإنفاق الوطني (زيادة الطلب) ترتفع الأسعار ارتفاعا ضئيلا ،لان جزء كبير من فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في توظيف الإنتاج ،ويزيد حدة هذا الارتفاع كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية .

– النفقة العامة هي كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها لشخص عام لتلبية حاجة عامة

– هناك أسباب ظاهرية لتزايد النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات وأسباب حقيقية المترتبة عن هذه النفقات وترجع إلى أسباب عديدة تختلف الأهمية السببية لكل منهما بحسب ظروف الدولة .

– للنفقات العمومية آثار اقتصادية مباشرة, وتشمل أثر الناتج الوطني والاستهلاك والآثار الأولي المباشر للإنفاق العام لن يتوقف عن هذا الحد بل سوف يتفاعل فيما بعد وبفعل الزمن ليولد تأثيرا على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل .

– السياسة الاقتصادية هي مجموعة قواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق النمو والتحكم في التضخم وتحقيق التشغيل التام وتوازن الخارجي للمدفوعات

ب -الجانب التطبيقي :

- استطاعت السياسة التوسعية انفاقية الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري, بالرغم من أنه يطرح عدة تساؤلات حول نوعية الموارد المالية التي تعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية وجبياتيها .

- نقص فاعلية السياسة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق أهدافها ويمكن إرجاعه إلى :

1- عدم استيعاب الاقتصاد الجزائري لهذا الحجم الكبير من الاستثمارات العامة

2- عدم القدرة على التخطيط الصحيح والتدرج في تطبيق السياسة الاقتصادية المنتجة ذات القدرات المالية الهائلة .

عدم توازن في الخطة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وذلك من خلال التركيز على جانب الطلب وتدعيمه وإهمال جانب العرض والمتمثل في ضعف الجهاز الإنتاجي مما أدى بتلبية قدر كبير من الطلب المحلي عن طريق الواردات .

-تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية ،وهذا ما يطرح إشكالية الاستمرار في تمويل مشاريعها التنموية في ظل البرامج التنموية من جهة ،ومن جهة أخرى التصدي للصدمات المتأتية من الأسواق العالمية لنفط .

- تسجيل معدلات لا بأس بها نظر للارتفاع أسعار النفط وانخفاض نسبة البطالة لزيادة النفقات الحكومية حيث حققت سنة 2003 معدل نمو 6.9 بمئة.

- ارتفاع معدلات التضخم إلى 8.4%سنة 2012 لزيادة المعروض النقدي بعدما كان سنة 2010 ب3.9% وفي سنة 2008 كان 4.9%وفي سنة 2003 كان معدل التضخم 2.6%وفي سنة 2000كان معدل التضخم 0.34%نتيجة إتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة.

- غياب استراتجيات قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي

– عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009وبرنامج توطيد النمو الخماسي 2010–2014

– امتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001–2014 حيث تضاعفت قيمتها بين سنتي 2001و 2009ب 300% وهو الأمر الذي يساهم في استقرار معدلات التضخم مقارنة بالطلب المتزايد

– مساهمة سياسته الإنفاق العام التوسعية في الجزائر 2001–2014 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج ،في حين انه ومقارنة بما تم إنفاقه من الموارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا

– التأثير الايجابي لكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي وبرنامج توطيد النمو الخماسي على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولاتها كل البرامج لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية وهو ما انعكس بالإيجاب على القطاع الخدمات من ناحية النقل والاتصالات والتجارة .

اختبار الفرضيات :

-الفرضية الأولى :توصلنا إلى أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ليست علاقة في نفس الاتجاه أي من الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي ،وإنما هي علاقة ثنائية تبادلية بحيث أن الإنفاق العام من منظور الكينزي يمثل إضافة هامة إلى الطلب الكلي وبالتالي يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي ،فإن الفرضية خاطئة

-الفرضية الثانية :

توصلنا إلى أن النجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي يتجلى من خلال مقارنة ما قد تم تحقيقه من نمو اقتصادي فعلي بما كان يمكن أن يتحقق لو استغلت كافة الطاقات الإنتاجية ،لان هدف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق النمو الاقتصادي يهدف بشكل ضمني إلى الاقتراب من حالة الاستخدام التام والتحكم في التضخم وتحقيق توازن الخارجي للميزان المدفوعات بغض النظر عن معدل النمو الاقتصادي المحقق لان ذلك يعني اقتراب بالاقتصاد إلى حالة التوازن والحد من التضخم والبطالة ،إذا فالفرضية صحيحة.

الاقتراحات :

- ترشيد الإنفاق العام وذلك يكون ،بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في انجاز المشروعات ،والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالإفراز والتنفيذ .

- تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج

- نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي

- الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي

- من اجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادي.

- آفاق الدراسة :

تناولنا في دراستنا موضوع إشكالية تطبيق البرامج التنموية بين دعم النمو الاقتصادي وجموح التضخم لسنة2001-2014 وبالنظر إلى ما تم تواصل إليه نرى أن دراستنا تشمل بحوثا أخرى في :معرفة مسار السياسة الانفاقية وأهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن البرنامج التنموي 2015-2019 في المستويين الاقتصادي والاجتماعي

- دراسة تقسيمات النفقات العمومية من حيث القطاعات وتأثيرها على النمو الاقتصادي

-أهمية تحسن الإدارة المالية التي أصبحت تسمى بالحكومة المالية وذلك بتطبيق نماذج قياسيه لمعرفة طبيعة العلاقات التي تسمى متغيرات الحكومة المالية والنمو الاقتصادي .